

The extent of taking into account internal interest in many financial matters and achieving financial sustainability for self-financing units/case study in Nineveh Governorate

Abdulsalam H. M. Al-Habo^{1*}, Marwan M. Dawood², Majid Y. Mohammed Al-Ali³

¹ Directorate of Municipalities of Nineveh, Nineveh Governorate, Mosul, Iraq

² General Directorate of Education in Nineveh Governorate, Mosul, Iraq

³ State Real Estate Department, Ministry of Finance, Iraq

abdalsalamalhabow@gmail.com , marwanaljuburi.1984@gmail.com, majidyagoub1985110@gmail.com

***Corresponding author:**

Abdulsalam H. M. Al-Habo

abdalsalamalhabow@gmail.com



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).

Abstract

This research aims to demonstrate the contribution of internal auditing to help manage and reduce financial risks and achieve financial sustainability. The research included a number of variables to identify risks, their types, the foundations of their management, and the procedures followed to reduce risks. To achieve the research objectives and test its hypotheses, we conducted a case study of the most important financial risks that are likely to face self-financing units in Nineveh Governorate.

The most important results of the study reached by the researcher were the absence of regulations governing the performance of internal auditing to carry out its role in managing and reducing risks, the weakness of the role of internal auditing in achieving financial sustainability, and the lack of a clear program for internal auditing prepared in accordance with sustainability. The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are: The necessity of ensuring that there is a plan in each department that includes steps and procedures to reduce the financial risks that may be exposed to and review them continuously. The importance of internal audits directing the unit to prepare reports and data related to sustainability in general and financial sustainability in particular. Internal audit must measure the financial sustainability of financial reporting information through specific quantitative measures

Keywords: internal audit, risk management, financial risks, financial sustainability.

Conclusions:

1. The role of internal auditing has evolved to include examining and evaluating risk mitigation and management processes and providing management with recommendations and consultations that help reduce or prevent risks that may affect the achievement of objectives.
2. The internal auditor should provide advisory services only in relation to financial risk management processes and avoid any executive role, as this would compromise independence and objectivity.
3. The internal auditor should provide advisory services only in matters related to financial sustainability and avoid any executive role, as this would affect independence and objectivity.
4. There is a lack of legislation, regulations, and guidelines concerning internal auditing in sustainability-related activities.

مدى اسهام التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية و تحقيق الاستدامة المالية لوحدات التمويل الذاتي/ دراسة حالة في محافظة نينوى

عبد السلام حبو محمد الحبو¹، مروان محمد داود²، ماجد يعقوب محمد العلي³

¹مديرة بلديات نينوى ، محافظة نينوى، الموصل، العراق

²المديرة العامة للتربية في محافظة نينوى، الموصل، العراق

³دائرة عقارات الدولة، وزارة المالية، العراق

Abdalsalamalhabow@gmail.com, marwanaljuburi.1984@gmail.com, majidyaqoub1985110@gmail.com

المستخلص.

هدف هذا البحث إلى بيان اسهام التدقيق الداخلي للمساعدة في ادارة المخاطر المالية والحد منها وتحقيق الاستدامة المالية، وقد شمل البحث عدد من المتغيرات للتعرف على المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها والإجراءات المتبعة للحد من المخاطر. ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياتها قمنا بدراسة حالة لاهم المخاطر المالية التي من المحتمل ان تواجه وحدات التمويل الذاتي في محافظة نينوى. وكان من أهم نتائج الدراسة التي توصل لها الباحث هي غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في إدارة المخاطر والحد منها، ضعف دور التدقيق الداخلي في تحقيق الاستدامة المالية، وعدم وجود برنامج واضح للتدقيق الداخلي معد على وفق الاستدامة. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها: ضرورة التأكد من وجود خطة في كل دائرة تشتمل على خطوات وإجراءات للحد من المخاطر المالية التي من المحتمل التعرض لها ومراجعتها بشكل مستمر، أهمية ان يقوم التدقيق الداخلي بتوجيه الوحدة لاعداد تقارير وبيانات تتعلق بالاستدامة بشكل عام والاستدامة المالية بصورة خاصة. على التدقيق الداخلي ان يقوم بقياس الاستدامة المالية لمعلومات التقارير المالية من خلال مقاييس كمية محددة.

*المؤلف المراسل:

عبد السلام حبو محمد الحبو

Abdalsalamalhabow@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر، المخاطر المالية، الاستدامة المالية

المقدمة:

يمثل التدقيق الداخلي أحد اهم ركائز الإدارة الناجحة في القطاع العام لما يمثله من مصدر معلومات للإدارة ونقطة فحص للإجراءات والمعاملات التي تخص تلك الوحدات، وقد حظي التدقيق الداخلي باهتمام كبير من قبل المهنيين والأكاديميين على حد سواء ويتركز الاهتمام بجوانب مختلفة تتعلق بموضوع التدقيق الداخلي واحد أهم هذه الجوانب هو (دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية)، ولما تواجهه بيئة الأعمال تغيرات سريعة ذات آثار بالغة الأهمية على الوحدات بصورة عامة عبر العالم، وتعدد وتشعب المتغيرات والعوامل والازمات الاقتصادية التي تؤثر على دوائر القطاع العام، واستجابة لذلك تتحرك هذه الوحدات لتطوير هياكلها واعادة هندسة عملياتها وتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها لإضفاء المزيد من المعلومات الملائمة والموثوقة اللازمة لتحقيق أهدافها، ويعد التدقيق الداخلي المرتكز على المخاطر بمثابة مقاربة نظامية حديثة وفعالة للتدقيق يهدف إلى التركيز على المخاطر التي قد تحول دون تحقيق تلك الأهداف، جاء هذا البحث لتسليط الضوء على اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية وحدات التمويل الذاتي وبيان دوره في تحقيق الاستدامة المالية.

1. منهجية البحث

1.1. مشكلة البحث

جاءت فكرة البحث للتعرف على انواع المخاطر المالية التي يمكن ان تواجه وحدات التمويل الذاتي و الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي في الحد من هذه المخاطر من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ماهي المخاطر المالية التي تواجه وحدات التمويل الذاتي؟
- 2- ما هي اجراءات التدقيق الداخلي للحد من المخاطر المالية وتقييم الاستدامة المالية في وحدات التمويل الذاتي ؟

2.1. اهداف البحث

يهدف البحث الى توجيه اهتمام المدققين العاملين في القطاع العام نحو الاهداف الحديثة للتدقيق الداخلي و تهدف الى تحقيق الاتي:

- 1- توسيع ادراك المدققين الداخليين لمفهوم إدارة المخاطر وأنواع المخاطر المالية التي تواجه وحدات التمويل الذاتي بشكل عام.
- 2- تطوير اجراءات المدققين الداخليين من اجل الحد من المخاطر المالية والمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية وحدات التمويل الذاتي.

3.1. أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من الاتي:

- 1- تطور الخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي وشموله لعمليات ادارة المخاطر والاستدامة.
- 2- ضرورة ان يمارس التدقيق الداخلي اجراءاته ويعد برنامجاً وخطته وفق منهج المخاطر واهداف التنمية المستدامة.

4.1. فرضيات البحث

لتحقيق هدف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يساعد التدقيق الداخلي في ادارة و تحديد المخاطر المالية المهمة والمؤثرة على نشاط واهداف المؤسسة والمساعدة في تحقيق الاستدامة المالية.
- 2- يمارس التدقيق الداخلي في وحدات التمويل الذاتي اجراءاته وفق منهج الحد من المخاطر.

5.1. منهجية البحث

تم اتباع المنهج الوصفي لعرض عرض الجانب النظري من البحث من خلال الاستعانة بالوثائق الرسمية والرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات والمؤتمرات والندوات والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي ودراسة الحالة من خلال الملاحظات والمشاهدات واللقاءات التي يجريها الباحثان في شعبة التدقيق و مع المدققين الداخليين العاملين في المؤسسة عينة البحث.

2. التدقيق الداخلي وطبيعة المخاطر

1.1. مفهوم وطبيعة التدقيق الداخلي

هنالك العديد من التعاريف حول مفهوم التدقيق بصورة عامة والتدقيق الداخلي بصورة خاصة ، حيث يعني بالتدقيق لفظاً Audit المشتق من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تقرأ على المدقق، اما مفهومه من الناحية المهنية فيقصد به الفحص المنتظم للبيانات المالية والمحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية للمؤسسة (عزيز ، 2012 ، 5) . أو هو التحقق من العمليات والقيود المحاسبية والسجلات والدفاتر داخل المؤسسة بشكل مستمر ، من اجل تحقيق عنصر الحماية للاصول. (الزبيدي واخرون ، 2020، 20)

وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم 610 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه :- " نشاط تقييمي ينشأ ضمن المنشأة لغرض خدمتها وتتضمن وظائفه اختبار وتقييم ومراقبة كفاءة وملائمة وفاعلية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية" (دحود و مراد ، 2014 : 376)

وقد عرّف مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية التدقيق الداخلي بأنه جهاز تقويمي ضمن تشكيلات الوحدة ويعد أحد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة تُنشئ الإدارة للقيام بخدماتها وطمأنتها على ان وسائل الضبط الموضوعية مطبقة وكافية من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لتحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وللتأكد من حماية أصول أموال الوحدة الاقتصادية والتحقق من إتباع موظفي الوحدة الاقتصادية للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة له. (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي، 2000، دليل رقم 4، 2-3)

ثانياً: أهمية وظيفة التدقيق الداخلي

- بعد نشاط التدقيق الداخلي آلية ضمان داخلي في الرقابة المالية للقطاع العام، وأداة للرقابة والتقييم والتي تسبق التقييم الخارجي بواسطة مراقب الحسابات الخارجي.
- تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للقطاع العام، وذلك من خلال ما توفره من تقييم موضوعي مستقل حول ما إذا كانت الموارد العامة يتم استخدامها وإدارتها بصورة صحيحة وفعالة لتحقيق النتائج المرغوبة والمستهدفة .
- تدعم وظيفة التدقيق الداخلي المساءلة والشفافية وتحقيق العدالة، ومنع واكتشاف الفساد في القطاع العام، لذلك تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً وجوهرياً في نظام

إدارة المال العام، وذلك من خلال التأكد من أن الإنفاق العام يتم في حدود المسموح به في الموازنة، ويتفق مع الإجراءات واللوائح، هذا بالإضافة إلى التحقق من دقة وسلامة حسابات الأصول، وفاعلية نظم الرقابة الداخلية

- تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزءاً مكملًا للإدارة المالية الحكومية، وأداة لتحسين الأداء وذلك من خلال دورها في مراجعة الاقتصاد والكفاءة والفاعلية وتدعيم الإفصاح والمسائلة والشفافية وتعزيز الثقة لدى المواطنين في حماية وحفظ الموارد والممتلكات العامة وترشيد وضبط الإنفاق العام

- تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي آلية رقابة وانضباط داخلي وذلك من خلال دورها الإشرافي والتقويمي لرقابة جميع أنشطة المنظمة وتحسين عمليات اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى وضع مقاييس أداء عملية وفقاً للمناخ الاقتصادي، وتقييم نظم الرقابة الداخلية، والمراجعة السابقة واللاحقة، ومن ثم تحسين إدارة الموارد وتجنب إهدار المال العام (محمد ، 2019 ، 334).

2.2. أنواع التدقيق الداخلي

لقد صنف الدليل الاسترشادي لوحدة التدقيق الداخلي في الوزارات والذي صدر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق التدقيق الداخلي الى ثلاثة انواع : - (ديوان الرقابة المالية، 2007: 10)

- 1- **التدقيق المالي** : وهو قيام المدقق بتحليل النشاط الاقتصادي للمؤسسة وتقييم الأنظمة المحاسبية والمعلومات وفحص القوائم والتقارير المالية ومدى امكانية الاعتماد عليها.

- 2- **تدقيق الالتزام**: وهو عبارة عن تدقيق الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات لغرض الحكم على كفاءة وفعالية وملائمة الأنظمة التي تم وضعها لغرض اعطاء تأكيد عن الالتزام بالسياسات والأنظمة والتعليمات التي تم وضعها من قبل الإدارة .

- 3- **التدقيق التشغيلي**: وهو عملية تدقيق جميع الأنشطة و الوظائف المختلفة داخل المؤسسة كالمبيعات، المشتريات، الإنتاج، الحسابات، الصيانة،.... الخ للتأكد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف في تحقيق اهداف المؤسسة.

بالإضافة الى توجه التدقيق الداخلي في وحدات القطاع العام في الآونة الاخيرة الى الاهتمام بتدقيق الاداء والتدقيق البيئي و بالجوانب التي تواكب تطورات وظيفية التدقيق الداخلي من المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة و الحد من المخاطر.

- 3.2. **الادوار التي ينبغي ان يقوم بها التدقيق الداخلي** (Khouri ، 2011 : 40-45)

حمازيه ، 2016 : 53) ، إذ يقل اعتماد المؤسسة على التمويل باستخدام الاقتراض كلما زادت المخاطر المالية التي تواجهها، إذ ترتبط هذه الأخيرة بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها. (بروال ، 2011 : 50)

ب . مخاطر الأعمال : وهي تلك المخاطر التي يجب على المؤسسة قبولها لأجل أداء عملها الأساسي الذي تعمل فيه ، ويجب أن تمتلك المؤسسة بعض المميزات التنافسية المعلوماتية بالنسبة للمتغيرات التي تنشأ عنها هذه المخاطر، إذ تعد هذه المتغيرات اجزاء أساسية للقيام بنشاط المؤسسة ، وتحقيق التدفقات النقدية. فضلاً عن أن المؤسسة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل هذه المخاطر . (الشماس ، 2012 ، 52).

4.2.2. استراتيجيات الحد من المخاطر المالية

هناك ثلاثة استراتيجيات رئيسية تستخدم في الحد من المخاطر يمكن توضيحها من خلال الآتي

1- استراتيجية الاحتفاظ بالمخاطر

ويطلق عليها أيضاً (استراتيجية مغامرة) وتعني قبول تحمل مخاطر موجودة حالياً والبقاء على ممارسة اعمال النشاط بشكل طبيعي، وترجع الأسباب في ذلك إلى تقبل المؤسسة واستعدادها لتحمل حدوث هذه المخاطر، أو إن نتائج المخاطر متدنية، أو الاثنين معاً. ويضاف الى ذلك ان يتم احتفاظ المؤسسة بمخاطر عندما تكون المخاطر ضمن مستوى مقبول، و كذلك في حالة كون المخاطر ادنى او ضمن المستوى المقبول ، ويكون قرار المؤسسة بشأن تلك المخاطر هو الاحتفاظ بها او ابقائها على ما هي عليه، وهي من المخاطر التي لا تتمكن المؤسسة من نقلها أو التأمين عليها، وتعتبر هذه من الاستراتيجيات الشائعة في معالجة المخاطر الأكثر شيوعاً.

(العززي والدليمي: 2015، 579)

2- إستراتيجية تجنب (تفادي الخطر) : ويقصد بتجنب الخطر هو الابتعاد عن الظروف الموضعية والمكانية المحيطة بالخطر ، وتعني هذه الإستراتيجية بتجنب الأخطار المستقبلية التي من الممكن أن ينتج عنها خسائر مادية، كذلك تشمل التخلي عن الأخطار الحالية التي تواجهها المنشأة، التي يتم العمل بموجبها على معالجة الأسباب التي تؤدي إليه، وإزالة الأنشطة المسببة له وتصبح طريقة تجنب الخطر ضرورية في الحالات التي تزيد فيها الأعباء المالية المترتبة على تحمل الخطر عن المزايا المتوقعة الحصول عليها من وراء ذلك. ، حيث تقوم المؤسسات بعملية نقل وتحويل المخاطر الى طرف اخر يمتلك القدرة على معالجة المخاطر بطريقة أفضل. عندما يصعب على المؤسسة الاحتفاظ بها أو معالجتها من خلال دفعها اجور أو تحملها كلف الخطر، ويتم نقل المخاطر باستخدام وسيلة التعاقد القانوني الذي يرتب عليه التزامات على طرفي التعاقد، وبمقتضى هذا التعاقد يتعهد صاحب المخاطر بدفع كلفة الخطر الى الطرف المنقولة اليه المخاطر، ويلتزم الطرف الأخير بتحمل كلفة الخسارة عن تحقق الأحداث المنصوص عليها في العقد، وان دور استراتيجية تحويل المخاطر ايجابي في اتخاذ القرارات التي تكون فيها درجة المخاطر مرتفعة ، خصوصاً عندما تكون كلفة تحويل المخاطر مقبولة. (العزاوي، 2020 : 45)

3- إستراتيجية تغطية كل الخطر او تقليل المخاطر) استراتيجية متحفظة (ويقصد بذلك تحديد مصدر الخطر

1- دور الاشراف : يركز دور الإشراف لوظيفة التدقيق الداخلي في القطاع العام على إدارات ووحدات القطاع العام، لتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح المقررة لضمان حماية أصول الدولة

2- دور الدعم : يركز هذا الدور على تحسين نظم الرقابة الداخلية بوحدة القطاع العام، وتقوية ودعم إدارة الوحدات وتحسين المنافع الاقتصادية والأداء

3- دور المنع والحماية : يركز هذا الدور على حماية أصول وحدات القطاع العام، وذلك من خلال تدعيم الشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر، وتحسين عمليات الحوكمة ، بما يساهم في منع واكتشاف المخالفات وحالات الغش والفساد

4- دور التقييم : يركز هذا الدور على التقييم والتأكد من سلامة العمليات المالية التشغيلية ، والإدارية

5- الدور الاستشاري: يركز هذا الدور على توفير المعلومات الكافية والدقيقة وفي الوقت المناسب للإدارة، للمساعدة في اتخاذ القرارات. (محمد ، 2019 ، 335)

ويرى الباحثان ان على المدققين الداخليين العاملين في قطاع البلديات تطوير مهاراتهم و ادائهم وفق الابعاد الحديثة للتدقيق الداخلي، وتقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية التي تعتبر من الخدمات الحديثة لوظيفة التدقيق الداخلي والتي يمكن ان تساعد الادارة في تحقيق اهدافها، والتحرر من الدور التقليدي للتدقيق الداخلي الذي يتصف بالجمود.

4.2. مفهوم ادارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها " عمليات منظمة مصممة لتعريف، تقييم، إدارة ، والسيطرة على المخاطر" (National Treasury, 2010, p;16)

كما عرفت إدارة المخاطر على أنها "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلي الحد الأدنى" (نسمان ، 2009 : 50). وعرفت لجنة (COSO) المخاطر على أنها " الأحداث ذات الأثر السلبي التي تمنع المؤسسة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة ".

1. 4.2. انواع المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المنشأة تبعاً للميزة التنافسية المعلوماتية المتوافرة لديها على مجموعتين من المخاطر، وهي على النحو الآتي :

أ . المخاطر المالية : وهي نوعان مخاطر لها علاقة بإدارة الموجودات والمطلوبات مثل (مخاطر الائتمان ،

مخاطر السيولة ، مخاطر التسعير) ، واخرى ليس لها ارتباط مباشر بالنشاط الأساسي للمؤسسة ، ولكنها تتعلق بالسوق التي تعمل فيه المؤسسة . و من أهمها :

(سعر الفائدة ، مخاطر سعر الصرف ، مخاطر التقلب في أسعار أدوات الملكية الأسهم ، مخاطر التضخم، مخاطر أسعار السلع) . (حميد، 2014 ، 8). (الشماس ، 2012 ، 52).

وتشمل جميع المخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم و أي خسارة بسبب الظروف الاقتصادية مثل التقلبات في اسعار الفائدة و أسعار صرف العملات الأجنبية والمشتقات المالية ومخاطر السيولة و مخاطر الائتمان وغيرها (

- 2- تشخيص المخاطر الرئيسية، حيث يتم تحديد المخاطر المهمة التي تواجه المؤسسة أثناء تحقيق أهدافها.
- 3- اختيار معايير لقياس وتقييم عناصر الخطر، بحيث يتم قياس المخاطر من خلال أوزان أو مجموعة من الأدوات لبيان تأثير الخطر أو مدى أهمية.
- 4- تحديد سقف معين لجميع عناصر الخطر، حيث يتم اختيار مدى وتحديد وزن جميع عناصر الخطر ضمن هذا المستوى.
- 5- توحيد مخاطر كل وحده تدقيق، تجميع نقاط كل خطر من مخاطر الوحدات الخاضعة للتدقيق على حدة بحيث يتم الوصول إلى مجموع نقاط كل خطر وحدة من الوحدات.
- 6- تنظيم الوحدات محل التدقيق، وإجراء ترتيب إجمالي نقاط الخطر وتصنيفها إلى درجات مثل (مخاطر عالية، متوسطة، ومنخفضة) واعتماداً على نقاط الخطر أو من خلال ما يسمى بالفجوات الطبيعية في تسلسل المخاطر.
- 7- تنظيم الخطة السنوية للتدقيق، وأخيراً يتم بناء خطة التدقيق السنوية اعتماداً على التصنيف الذي تم تحديده في الفقرة السابقة أخذين بعين الاعتبار تكرار زيارات ومهام موظفي التدقيق للعمليات أو الأنشطة ذات المخاطر العالية وتقليل الزيارات للوحدات ذات المخاطر المنخفضة.

6.2. الاستدامة المالية للوحدات الحكومية

تعد الاستدامة من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الوقت الراهن والتي تطورت وجرى تداولها بشكل واسع منذ عام 1978، وقد اقترن في البداية بالتنمية الاقتصادية وركزت على الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أكثر من سواها نظراً للإسهامات الكبيرة التي عرضت في هذا المجال والتي اعتمدتها الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، وفي النصف من ثمانينات القرن السابق بدأ تداول مفهوم الاستدامة المالية لتوصف المشاكل والتحديات المستقبلية، والتي يمكن أن تقابلها الإدارة المالية نتيجة لتزايد مستوى العجز والديون الناشئة عن الزيادة في الانفاق العام، مما يعني تعاظم الأعباء المالية التي يمكن أن يتحملها الجيل القادم، والمتصلة بالقرارات التي لم يتخذوها أو يشاركوا فيها بل وربما في الأساس لم يستفيدوا منها (الشلال، 2013: 22).

والاستدامة المالية هي القدرة المالية للحكومة في مواصلة تنفيذها لتسديد أعباء دينها العام في الوقت الحاضر وفي المستقبل مع أقل قدر ممكن من الاضرار، وأن يكون بوسعها خلق وتوليد الثروات، وذلك يؤدي إلى زيادة إيرادات المجتمع العامة، كما تعني الاستدامة أن تكون موارد الحكومة المالية قوية لها القدرة على تغطية الأعباء للديون المستقبلية، دون حاجتها لإعادة جدولتها أو دون تكس تلك الديون وتراكمها (عبد الله والشمرى، 2020: 166).

ويرى الباحثان أن الاستدامة المالية هي قدرة الوحدة على إدارة مواردها المالية على المدى القريب و البعيد، بصورة تمكنها من ممارسة نشاطها الحالي فضلاً عن تأمين احتياجاتها من الموارد المالية للفرات الطويلة وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

1.6.2. أبعاد الاستدامة المالية

ركز IPSAS-RPGs1 على الاستدامة المالية طويلة الأجل وتم تحديد ثلاثة أبعاد تساعد في قياسها هي كالآتي:

بالنسبة للمنشأة، أي تخفيض الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية ما يأتي: (الشمام، 2012، 54) أ. من خلال التنوع: أي أن تنوع منشأة الأعمال بعض مواردها إلى مجالات مختلفة بدلاً من التركيز على مجال منفرد

ب. إن منظمة الأعمال تعالج أنماط تكاليفها، لتخفيض المخاطرة الناشئة عن تحركات الأسعار غير المفضلة ت. من خلال تخفيض الرافعة عن طريق تخفيض استخدام المديونية والالتزام بتسديد الفائدة والديون أو إعادتها. ث. تغيير توزيع التدفقات النقدية عن طريق استخدام الأنشطة خارج الميزانية

تعد الإستراتيجية الأخيرة من الإستراتيجيات التي تتبعها منشآت الأعمال في الوقت الحاضر وكذلك ركزت عليها كتب الإدارة المالية وذلك أن تقوم منشآت الأعمال بتغطية المخاطر التي قد تواجهها عند الدخول في صفقات الأعمال، وهو ما يعرف حالياً بالتحوط أو الحماية ولتحقيق هذه الغاية فقد استخدمت منشآت الأعمال محاسبة الحماية بوصفها جزء من إستراتيجيتها لإدارة المخاطر.

4.2.3. خطوات الحد من المخاطر

إن عملية الحد من المخاطر تعتبر من الأمور المهمة في المؤسسة، حيث تعمل على فحص وتحليل كامل لجميع أنواع المخاطر التي من المحتمل أن تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها فهي تمثل خمس خطوات أساسية يمكن توضيحها بالآتي:

أولاً- تحديد المخاطر

ثانياً- تحليل المخاطر

ثالثاً - تقييم المخاطر

رابعاً - التعامل مع المخاطر

خامساً: المراقبة والمتابعة

5.2. دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر

يؤدي التدقيق الداخلي دوراً حيوياً و أساسياً في عملية تقييم المخاطر، وذلك من حيث أنه يساهم في تحليل وتقييم الأساليب والإجراءات المتبعة في تحديد حجم المخاطر واحتمالية حدوثها، وإجراء عملية إعادة التقييم لغرض التأكد و تقديم التأكيدات اللازمة للإدارة عملية التقييم والإجراءات المتبعة تسير بشكل المطلوب وبالاتجاه الصحيح، وتأتي بعدها مرحلة الاستجابة للمخاطر وطرق التعامل معها، حيث أن هنالك عدد من القرارات التي يمكن للإدارة أن تتخذها مثل قبول المخاطر أو تجنب المخاطر، وذلك بالاعتماد درجة الخطر وشدته واحتمالية حدوثه، ويساهم التدقيق الداخلي في مثل هذه المرحلة بتقديم التوصيات والاستشارات والنصائح للإدارة بشأن طريقة التعامل مع المخاطر مع تحديد تكلفة كل خيار بالمقارنة مع الخيارات الأخرى،

5.2.1. خطوات بناء خطة وبرنامج التدقيق وفقاً لمنهج الحد من المخاطر.

إنه أهم الخطوات التي يجب اتباعها لغرض بناء خطة التدقيق السنوية وفقاً لمنهج الحد من المخاطر: (أبو شعبان، 2016، 34)

1- تعيين العمليات أو الأنشطة التي يجب تدقيقها، حيث يتم تضمينها في جدول ويمكن أن تكون مشاريع أو دوائر أو عمليات أو كلاهما.

(IPSAS RPGs1, 2013: par27-35)

1- **الخدمة:** وهي تركز على مقدرة الوحدة في حفاظها على حجم ونوعية ما تقدمه من خدمات أو برامج التي توفرها، أو تمكّنها على تغييرها ومدى تعرضها لعوامل محددة مثل مدى رغبة المستفيد والمتلقي للموافقة والقبول بأي تخفيضات في المستحقات والخدمات، أو ما إذا كانت معرضة للتأثر لعدم امتلاكها القدرة على تحديد مستويات الخدمة أو تغييرها، مثال ذلك عندما يُحدد مستوى ما يقدم من خدمات من قبل مستوى آخر من الحكومة.

2- **الإيرادات:** وهي تركز على مقدرة الوحدة في تغييرها لمستويات الضريبة الراهنة أو مصادر إيرادات أخرى أو استحداث مصادر إيرادات جديدة. كما تركز على مدى تعرض الوحدة لعوامل محددة مثال ذلك عدم الرغبة لدى دافع الضرائب قبوله أي زيادة في مستوى الضريبة، ومدى الاعتماد على مصادر للإيرادات خارجة عن سلطتها وسيطرتها.

3- **الدين:** وهو يركز على مقدرة الوحدة على الوفاء بالالتزامات المالية التي بذمتها عند استحقاق دفعها أو إعادة التمويل للدين أو رفعه حسب اللزوم. كما يركز على تعرض الوحدة للمخاطر في السوق والثقة لدى المقرضين والمخاطر لسعر الفائدة.

2.6.2. قياس الاستدامة المالية

1. **استدامة الخدمات:** تعتمد استدامة الخدمات على مدى قدرة الوحدة الحكومية على استعمال الموارد البشرية والمادية في استمرار تقديمها للخدمات بالجودة العالية المطلوبة وبالحجم المخطط له ووفقاً لسياسات الحكومة المرسومة.

2- **استدامة الإيرادات:** يعتمد استدامة الإيرادات على مدى قدرة الوحدة الحكومية على استخدام أو تغيير مصادر إيراداتها أو استحداث مصادر جديدة للإيرادات كما يركز على مدى تعرض الوحدة لعوامل معينة مثل مدى اعتمادها على مصادر إيرادات خارج سيطرتها أو نفوذها.

3- **استدامة الديون:** وهي تركز على مدى مقدرة الوحدة الحكومية على الوفاء بالتزاماتها المالية وإدارة الديون (السقا والسندي، 2021: 49-50).

3.6.2. **علاقة التدقيق الداخلي بالاستدامة المالية**
سوف يتم إيضاح علاقة التدقيق الداخلي بالاستدامة من خلال الآتي:

1 **-تطوير الإبلاغ المالي المستدام:** يلعب التدقيق الداخلي دوراً مهماً في تطوير أنظمة تقارير الأداء على المدى الطويل على المستويين التشغيلي والاستراتيجي، حيث يضمن المدققون الداخليون إعداد تقارير على المدى الطويل وتصميم الأنظمة مع جميع الضوابط الداخلية الضرورية المعمول بها، فضلاً عن دقة البيانات غير المالية التي تنتجها وتحضرها هذه الأنظمة، إنها معلومات موثوقة ودقيقة، مثل البيانات المالية، يتوجب أن يكون لدى المدققين الداخليين وجهة نظر استراتيجية تساعد الإدارة في إعداد التقارير وأن تركز على المدى البعيد (Gibassier, et.al, 2019:30-31).

2- **تحديد وفهم المخاطر والفرص:** يساعد التدقيق الداخلي على تحديد وفهم المخاطر والفرص التي تنشأ نتيجة لعملية الاستدامة، وتحديد تأثير هذه المخاطر والفرص على الوحدة من أجل تقييم مؤشرات الاستدامة والتغيرات والنتائج المبلغ عنها في تقارير الاستدامة (العجيلي، 2022: 64).

3- **تقديم الخدمات الاستشارية:** وهي عمليات الاستشارات التي تقدم لوحدة تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك المؤسسات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها ومثال ذلك: المشورة، النصح، تصميم العمليات التدريب (الحبو، 2021: 16)، بالإضافة الى تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية في مجال الاستدامة، اعتماداً على حجم التقرير.

4- **إضافة قيمة للوحدة:** ان اسهامات التدقيق الداخلي في عملية التنمية المستدامة يساعد على تحسين اداء الوحدة وبالتالي ضمان استمراريته على المدى الطويل ومما يعزز من قدرتها على تقديم الخدمات واستدامة الايرادات.

4.6.2. **انواع التدقيق الداخلي في ظل الاستدامة:**
للتدقيق الداخلي في ظل الاستدامة عدد من الانواع وهي: (نقلاً عن العجيلي، 2022: 59)

1- **التدقيق البيئي المستدام:** تعرف وكالة حماية البيئة الأمريكية التدقيق البيئي بأنه: "فحص نقدي موثوق ودوري ومنهجي وموضوعي من قبل منظمة أو هيئة مستقلة تتمتع بالسلطة القانونية لعمليات الإنتاج وأنشطة الفروع المرتبطة لتحديد تأثيرها على البيئة (Uyen, 2018:22). وتعرفه مفوضية الاتحاد الأوروبي بأنه: "عملية فحص تهدف إلى ضمان الامتثال للوائح المالية وضمان موثوقية المعلومات الواردة في البيان المالي، وتوفير تفاصيل عمليات الإنتاج جميعها وأنشطة الفروع ذات الصلة لتحديد أثرها على البيئة والمتغيرات فيها.

2- **التدقيق الاجتماعي المستدام:** تم تعريف التدقيق الاجتماعي المستدام أيضاً على أنه طريقة لقياس وفهم وتقرير وتحسين الأداء الاجتماعي والأخلاقي للوحدة في نهاية المطاف، وتساعد الحسابات الاجتماعية على تضيق الفجوات بين الهدف والرؤية والواقع من جهة وبين الفعالية والكفاءة، وتقنية لفهم وقياس والتحقق من الإعدادات للتقارير والتحسين للأداء للوحدة الاجتماعي (Pujara, 2019:1). وتؤثر العمليات الخاصة بالوحدة على المجتمع المحيط بها والذي تعمل فيه، فالتدقيق الاجتماعي المستدام يؤدي إلى تلاحم الوحدة في السوق وتماسكها ويحسن من صورتها عن طريق تصحيح الإجراءات التشغيلية وقواعد السلوك (Rahmawati, 2018:16).

3- **التدقيق الاقتصادي المستدام:** تدقيق الأداء الاقتصادي المستدام هو عملية تحدث بعد أن يتخذ المسؤولون في الوحدة الاقتصادية قراراتهم (بعد إعداد البيانات المالية)، ويكون دور التدقيق الداخلي هو تقييم الوضع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية محددة (غالباً ما تكون سنة) ومقارنتها بالفترات السابقة من أجل تحديد الأداء الاقتصادي الحالي، القوائم المالية بدرجة عالية من الشفافية تساعد في تدقيق الأداء الاقتصادي وكلما أشار تقرير التدقيق الداخلي إلى أن أداء الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل مرتفع وجيد، كان من الأسهل لها الحصول على الأموال وجذب

المستثمرين وتحسين وضعها في السوق، (Fuentes & Porcuna, 2022:160)

3. الجانب التطبيقي 1.3. عينة البحث

تم إجراء البحث في قطاع البلديات اذ يعد من القطاعات المهمة والتي تعني بالبنية التحتية العامة للدولة، اذ تقع عليه مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية تطل مختلف مجالات الحياة المجتمعية، وتعد المؤسسات البلدية من وحدات التمويل الذاتي التي تعتمد على مواردها الذاتية لممارسة نشاطها و ممارسة اعمالها، وتعد فاعلية قطاع البلديات وأداء دوره في مجال الخدمات الاجتماعية من المؤشرات ذات الدلالة المهمة على نوعية وحيوية الأنظمة داخل المجتمع، وسوف يتم التعرف على واقع اجراءات التدقيق الداخلي في عينة الدراسة واعداد نموذج لتحسين هذه الاجراءات وتحديد المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات البلدية في محافظة نينوى واعداد خطة للحد من هذه المخاطر.

2.3. شعبة التدقيق والرقابة الداخلية

تتكون هذه الشعبة من وحدات (تدقيق السابق للصرف، وحدة تدقيق البيانات المالية، وحدة تدقيق المخازن والموجودات الثابتة، وحدة الرقابة الفنية والخدمات) ومن أهم مهامها تلك التي تتمثل بالرقابة الداخلية في تدقيق جميع اعمال شعب المديرية، منها واكتشاف الأخطاء، ومتابعة المؤسسات البلدية عن طريق الزيارات الميدانية، والاطلاع على اعمال تلك المؤسسات، وابداء التوصيات والتوجيهات بشأن عمل تلك المؤسسات، فضلا عن الى تدقيق موازين المراجعة، والمنح الشهرية، وتدقيق حسابات الخطة والمنحة ورواتب موظفي المؤسسات البلدية، كما تمارس شعب التدقيق في المؤسسات البلدية في الاقضية والنواحي نفس المهام في تدقيق جميع اعمال شعب المؤسسة البلدية، فضلاً عن تدقيق سجلات الاملاك ومعاملات الأراضي والتخصيص.

3.3. اجراءات التدقيق الداخلي في البلديات

يتم تنفيذ اجراءات التدقيق الداخلي في البلديات والمؤسسات البلدية التابعة لها على وفق الدليل الاسترشادي لوحدة الرقابة والتدقيق الداخلي الصادر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وكذلك التعليمات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وقانون ادارة البلديات، تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، و الشروط والتعليمات الخاصة بالمقاولات و الاعمال المدنية، وقد قام الباحث بمعايشة الواقع العملي لإجراءات التدقيق الداخلي في مديرية بلديات محافظة نينوى والمؤسسات البلدية التابعة لها، وذلك بالاطلاع على المعاملات التي تخضع للتدقيق وتسجيل الملاحظات المهمة و الادلة الموضوعية التي يؤكد عليها التدقيق الداخلي، والتعرف على انواع الانشطة والمعاملات التي تخضع للتدقيق وتقسّم تلك الأعمال على وفق الاتي:

- 1- تدقيق المعاملات والسجلات المحاسبية
- 2- تدقيق سلف وذرعات المقاولين
- 3- تدقيق المشاريع التي تنفذ امانة
- 4- التدقيق سلفة النشاط ومعاملات الصرف
- 5- التدقيق على المخازن

6- التدقيق سجل حركة الاليات

7- تدقيق الصندوق

8- تدقيق سجلات املاك البلدية

9-تدقيق معاملات توزيع الاراضي

4.3. اهم المخاطر المالية التي تواجه وحدات التمويل الذاتي عينة البحث

أ- مخاطر نقص الدعم الحكومي

وتتمثل هذه المخاطر في قلة التخصيصات في الموازنة العامة للمشاريع والبنى التحتية اذ تعد مديرية بلديات محافظة نينوى من الدوائر الممولة مركزياً ويتم تمويلها من الخزينة العامة للدولة ومن مبالغ تنمية الاقاليم ضمن موازنة المحافظة ومن مبالغ دعم الاستقرار، في حين المؤسسات البلدية التابعة لها في الاقضية والنواحي تعد من الدوائر الممولة ذاتياً، حيث تتلقى منح تشغيلية من الخزينة العامة للدولة لمساعدتها في اداء مهامها وتقديم الخدمات للمواطنين وغيرها، وان دور التدقيق الداخلي للحد من هذا الخطر هو تنبيه الادارة حول هذه المخاطر و تقديم الاستشارات اللازمة للإدارة للبحث عن مصادر تمويل اخرى لغرض سد العجز، وكذلك وتقليل النفقات غير الضرورية.

ب- مخاطر انخفاض الموارد الذاتية وقلة السيولة النقدية

تتعاين معظم وحدات التمويل الذاتي في محافظة نينوى من انخفاض في الإيرادات، لعدة اسباب منها عدم تأجير املاكها او عدم جباية الرسوم والديون او عن تقصير شعبه الواردات في تفعيل جباية الإيرادات والرسوم والديون والتنسيق مع الدوائر والجهات ذات العلاقة لغرض تحصيل هذه الإيرادات لتعزيز السيولة النقدية ويساعد الوحدة على ممارسة نشاطها، وعلى التدقيق الداخلي ان يمارس دور فاعلاً تجاه هذا الخطر المالي وان يبادر بتقديم التوصيات والاستشارات المناسبة للحد من هذا الخطر وتوضيح الاجراءات المناسبة لتحصيل هذه المبالغ وزيادة الموارد عن طريق اتباع الاستراتيجية المناسبة لمعالجة هذا الخطر باستخدام التعهيد او بيع الدين لشركة تقوم بتحصيله مقابل نسبة رمزية.

ج- مخاطر إدارة الموجودات

من اهم هذه المخاطر:

1. عدم الاستفادة من الأصول التي تمتلكها على النحو الأمثل.
2. عدم وجود خطة استراتيجية لإدارة أصول واستثمارها.
3. عدم وجود تقييم للجودى الاقتصادية من امتلاك بعض الأصول.
4. التركيز على المدى القصير لاستخدام الأصول ودون وجود خطة صيانة فعالة.
5. عدم وجود إدارة متخصصة في إدارة استثمارات.

اعتمد الباحثان أدوات البحث العلمي للتوصل الى نتائج البحث وهي كالآتي:

- المقابلات الشخصية.
- استمارة الفحص.

ولتحقيق هدف البحث، فقد اخُتير مجتمع البحث والمتكون من مدراء الاقسام والمحاسبين والمدققين العاملين في المؤسسات البلدية في محافظة نينوى، وذلك بإجراء مقابلات

- استمارة الفحص
قام الباحثين بمقابلات شخصية مع عدد من المدققين العاملين في المؤسسة عينة البحث، وقد تم توجيه الاسئلة بشكل مباشر لعينة البحث وكانت الاجابات كالتالي:

شخصية معهم، إذ وزعت خلال تلك المقابلات عدد (24) استمارة فحص على مجتمع البحث

• المقابلات الشخصية
الجدول (1): المقابلات الشخصية

ت	العنوان الوظيفي	التاريخ	زمن المقابلة	عدد الاستمارات
1	مدراء الاقسام	2/2/2025 5/2/2025	1 ساعة	4
2	محاسبين ومدققين	7/2/2025 8/2/2025 10/2/2025	1.5 ساعة	20
المجموع				24

الجدول (2)

لا	نعم	المحور الاول: المعلومات المتعلقة بخصائص التدقيق الداخلي
0	24	هل هناك تحديد واضح لسلطة التدقيق الداخلي؟
24	0	هل هناك تحديد لطبيعة خدمات التدقيق بشكل موثق؟
0	24	هل تتمتع وظيفة التدقيق الداخلي باستقلالية تامة؟
5	19	هل يؤدي المدقق الداخلي عمله بموضوعية من دون اي تحيز؟
3	21	هل يمتلك المدقق الداخلي الكفاءة، ويبدل العناية المهنية اللازمة؟
14	10	هل يعمل المدقق الداخلي على تطوير وتحسين مهارته و معرفته بالعلوم الاخرى؟
24	0	هل يضع اهتمام من الإدارة لوضع برامج لقياس جودة أعمال التدقيق؟
24	0	هل تضع الادارة برامج تطوير وتنمية الموظفين داخل شعبة التدقيق الداخلي؟
94	98	مجموع التكرارات
		نسبة التطبيق 51%
لا	نعم	المحور الثاني: المعلومات المتعلقة بالأداء للتدقيق الداخلي
24	0	هل يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع خطة يحدد فيها سياسات واجراءات نشاط التدقيق الداخلي وتكون مبنية على اساس المخاطر؟
0	24	هل يقوم مدير التدقيق الداخلي بأبلاغ الادارة العليا عن خطة التدقيق الداخلي بصورة دورية وابلاغها عن المخاطر والقضايا المتعلقة بالرقابة؟
17	7	هل يساهم التدقيق الداخلي في تقييم عمليات الحوكمة والرقابة وادارة المخاطر؟
6	18	هل يساعد التدقيق الداخلي في تحسين الضوابط الرقابية و الحد من المخاطر؟
15	9	هل يتم وضع خطة لكل مهمة يحدد فيها نطاق المهمة وتوقيتها والموارد المخصصة لها؟
0	24	هل يتم توثيق برامج العمل التي تحقق أهداف مهمة التدقيق؟
9	15	هل يتم تحديد المعلومات الموثوقة لغرض تحقيق اهداف المهمة؟
18	6	هل يتم الإشراف على مهام التدقيق بالشكل المناسب، بما يكفل تحقيق أهدافها؟
0	24	يقوم المدققين الداخليين تبليغ نتائج مهام التدقيق (أهداف تلك المهمة، ونطاقها، ونتائجها) ؟
24	0	هل يتم استخدام عبارة "تم إجراؤه وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"؟
24	0	هل يتم وضع نظام او برنامج لمتابعة النتائج التي تم ابلغها للإدارة؟
24	0	هل يتم تقييم اجراءات الرقابة التي تتخذها الادارة لمعالجة نقاط الضعف او الخلل او للحد من المخاطر؟
24	0	هل تتم مناقشة الادارة العليا في حالة تحملها مخاطر غير مقبولة؟
24	0	هل يتم اعداد تقرير يوضح المخاطر التي تجاهلتها الادارة ولم تتخذ اجراءات للحد منها؟
209	127	مجموع التكرارات
		نسبة التطبيق 37.8%

(المصدر: اعداد الباحثان)

وقد حلل الباحثان استمارة الفحص حيث تم احتساب نسبة الاجابات بـ (نعم)، وعلى النحو الآتي:
النسبة = مجموع تكرار الاجابة بـ (نعم) / عدد الاسئلة لكل محور * حجم العينة
نسبة تطبيق المحور الاول = $24 \times 8 / 98 = 51\%$

نسبة تطبيق المحور الثاني = $24 \times 14 / 127 = 37.8\%$

ومن خلال النتائج التي توصل اليها الباحثان، من خلال تحليل استمارة الفحص، توصل الباحثان الى أن وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة عينة البحث لديها مجموعة من نقاط الضعف او القصور او المعوقات، يمكن أستعراضها على النحو الاتي:

أ. الصعوبات أو نقاط الضعف

1- قلة الملاك الوظيفي لشعبة التدقيق في المؤسسة عينة البحث مقارنةً بحجم الأعمال التي تقوم بها وضخامة المبالغ والمشاريع، فضلاً عن قيامه بتدقيق حسابات المؤسسات البلدية.

2- عدم اطلاع إدارة التدقيق الداخلي على أهم التطورات والأحداث داخل المؤسسة مثل التغييرات او التعديل في الأهداف الاستراتيجية، مما سينعكس ذلك بالسلب على خطة التدقيق السنوية ومن ثم عدم تحقيق التدقيق لأهدافه ومسؤولياته.

3- عدم وجود برنامج للتدقيق الداخلي معد على وفق منهج المخاطر.

4- عدم المام المدققين الداخليين بمفهوم ادارة المخاطر والإصدارات المهنية والمعايير ذات العلاقة.

5- عدم قيام التدقيق الداخلي بتقديم الاستشارات والتأكدات حول المخاطر المالية و سبل الحد منها.

الجدول (3)

مؤشرات الاستدامة المالية			
المؤشر	الأسئلة	نعم	لا
استدامة الخدمات	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم مدى كفاية الموارد المادية والبشرية للوحدة مقارنة مع حجم الخدمات المطلوبة	8	16
	يقوم التدقيق الداخلي بقياس القدرة المالية للوحدة على الاستمرار بتقديم الخدمات بالجودة المطلوبة	5	19
	يقوم التدقيق الداخلي بمقارنة بين التخصيصات المالية لرفع النفايات والانفاض و بين معدل طرح النفايات لكل فرد وكمية النفايات المرفوعة و مبالغ الجباية عن خدمات التنظيف	3	21
	يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق معاملات منح اجازات البناء و الافران والمجازر بالتعاون مع الاقسام البلدية والشعب المختصة	24	0
	يقوم التدقيق الداخلي بمتابعة عمليات ادامة الاليات ومدى كفاية التخصيصات المالية للصيانة وتزويد الادارة بتقارير دوريه عن موقف الاليات الصالحة للعمل والمتوقفة وتقديم التوصيات المناسبة لمعالجة مواطن الضعف	10	14
استدامة الإيرادات	يقوم التدقيق الداخلي بتحليل نسب الإيرادات المتحققة ومقارنتها مع المبالغ المخطط تحصيلها	17	7
	يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق مستندات القبض ومبالغ الجباية عن الرسوم والخدمات المقدمة	24	0
	يقوم التدقيق الداخلي بمتابعة عملية تحصيل الرسوم وفق القوانين والتعليمات	19	5
	يقوم التدقيق الداخلي بتحليل نسب السيولة النقدية للوحدة وتزويد الادارة بالتقارير اللازمة	2	22
	يقوم التدقيق الداخلي بتحليل نسبة الديون الى الإيرادات، ومتابعة تحصيل الديون وفق قانون تحصيل الديون الحكومية	14	10
استدامة الديون	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم الاستشارات المناسبة للإدارة فيما يتعلق بتعظيم الإيرادات على المدى البعيد	13	11
	يقوم التدقيق الداخلي بقياس نسب السيولة و التداول وهي مؤشر عن قدرة الموجودات المتداولة للوحدة على تغطية مطلوباتها المتداولة	0	24
	يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الادارة بالتقارير اللازمة عن حساب المطلوبات ومدى تأثيره على قائمة المركز المالي للوحدة	0	24
	يقوم التدقيق الداخلي بجرد ومتابعة الدعاوي القضائية المقامة ضد الوحدة وتزويد الادارة بتقرير يضمن مبالغ المطلوبات المحتملة	5	19
	يقوم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية تحدد المخاطر الماليه المتعلقة بقلّة التخصيصات ونقص الدعم الحكومي للوحدات التمويل الذاتي	10	14
المجموع	يقدم التدقيق الداخلي الاستشارات المناسبة لاستثمار موجودات الوحدة واقتراح مصادر للتمويل اقل مخاطر	4	20
		158	226

(المصدر: اعداد الباحثين)

وقد حلل الباحثين استمارة الفحص وكالاتي:

الجدول (3) (مؤشرات الاستدامة) حيث تم احتساب نسبة الاجابات بـ (نعم)، وعلى النحو الآتي:
النسبة = مجموع تكرار الاجابة بـ (نعم) / (عدد الاسئلة * حجم العينة)

$$\text{نسبة تطبيق} = 158 / (24 * 16) = 384 / 158 = 41\%$$

1. المساهمة في رفع مستوى الكفاءة المهنية للعاملين في التدقيق الداخلي من خلال التدريب على تحديد و تقييم مخاطر المالية وتقديم الاستشارات والتأكدات.
2. ضرورة التأكد من وجود خطة في كل دائرة تشتمل على خطوات واجراءات للحد من المخاطر المالية التي من المحتمل التعرض لها ومراجعتها بشكل مستمر.
3. يجب ان يقوم التدقيق الداخلي بتوجيه الوحدة لاعداد تقارير وبيانات تتعلق بالاستدامة بشكل عام والاستدامة المالية بصورة خاصة.
4. على التدقيق الداخلي ان يقوم بقياس الاستدامة المالية لمعلومات التقارير المالية من خلال مقاييس كمية محددة.
5. ضرورة اصدار تشريعات او ارشادات خاصة بالاستدامة من الجهات المعنية والمنظمات المهنية للتدقيق الداخلي.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

- 1- Dīwān al-Raqāba al-Māliyya wa-Majlis al-Ma'āyir al-Muḥāsabiyya wa-al-Raqābiyya fī al-'Irāq, (2000), *Dalīl al-Tadqīq Raqm (4): Dirāsa wa-Taqwīm Nizām al-Raqāba al-Dākhiliyya*.
- 2- Dīwān al-Raqāba al-Māliyya, (2007), *Dā'irat al-Shu'ūn al-Fanniyya wa-al-Dirāsāt, Dalīl Irshādī, Jumhūriyyat al-'Irāq*.
- 3- al-'Ujaylī, 'Imād Ḥamza 'Abd, 2022, *Dawr al-Tadqīq al-Dākhilī fī Taqwīm al-Adā' al-Mustadām wa-Ta'thīruhu 'alā Jawdat al-Taqrīr al-Māliyya: Baḥth Taṭbīqī fī al-Sharika al-'Āmma li-Šinā'at al-Sayyārāt wa-al-Mu'addāt, Risālat*

ومن خلال النتائج التي توصل اليها الباحثين، ومن خلال تحليل استمارة الفحص في الجدول (2 و 3) يتبين ان نسبة اسهام نشاط التدقيق الداخلي في تحقيق الاستدامة المالية هي 46% و 41% بالنسبة (لمؤشرات الاستدامة المالية) وهي نسبة ضعيفة ودون المتوسط ، و توصل الباحثان الى أن التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة البحث لديها مجموعة من نقاط الضعف او القصور فيما يتعلق بالاستدامة، يمكن أستعراضها على النحو الآتي:

- 1- عدم وجود برنامج للتدقيق الداخلي معد على وفق مفهوم الاستدامة.
- 2- عدم اطلاع إدارة التدقيق الداخلي على أهم التطورات والأحداث داخل المؤسسة مثل التغييرات او التعديل في الأهداف الاستراتيجية، مما سينعكس ذلك بالسلب على خطة التدقيق السنوية ومن ثم عدم تحقيق التدقيق لأهدافه ومسؤولياته.
- 3- عدم قيام التدقيق الداخلي بتقديم الخدمات الاستشارية التي تساعد على تعظيم الإيرادات.
- 4- عدم قيام التدقيق الداخلي بتقديم الاستشارات والتأكدات حول المخاطر المالية و سبل الحد منها.
- 5- إن تبني جوانب التنمية المستدامة بشكل عام والاستدامة المالية بصورة خاصة تؤدي الى تحسين سمعة وصورة الوحدة.

5.الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تم عرضه من نتائج في متن البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1.5. الاستنتاجات

1. تطور دور وظيفية التدقيق الداخلي لتشمل فحص وتقييم عمليات الحد من المخاطر وادارتها وتزويد الادارة بالتوصيات والاستشارات التي تساعد على تقليل المخاطر او منعها والتي تؤثر على تحقيق الاهداف.
2. يجب على المدقق الداخلي ان يقدم الخدمات الاستشارية فقط فيما يتعلق بعمليات ادارة المخاطر المالية وان يبتعد ان اي دور تنفيذي لان ذلك يؤثر على الاستقلالية والموضوعية.
3. يجب على المدقق الداخلي ان يقدم الخدمات الاستشارية فقط فيما يتعلق بالاستدامة المالية وان يبتعد ان اي دور تنفيذي لان ذلك يؤثر على الاستقلالية والموضوعية.
4. غياب التشريعات والتعليمات والارشادات فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي عن أنشطة الاستدامة.

2.5. التوصيات

استناداً إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي فإن التوصيات الآتية يمكن أن تسهم في الارتقاء بالتدقيق الداخلي في عينة البحث و كالاتي:

- al-Idāra wa-al-Iqtisād – Jāmi‘at al-Mawṣil, Majallat Tanmiyat al-Rāfidayn, al-‘Adad 107, Mujallad 34.
- 12- al-‘Azzāwī, Fayṣal Sarhān, 2020, *Dawr al-Raqāba wa-al-Tadqīq al-Dākhilī fī Ta‘zīz Istrātijīyyat Idārat al-Khaṭar: Baḥth Taṭbīqī fī al-Hay’a al-‘Āmma lil-Ḍarā‘ib fī al-‘Irāq*, Kullīyyat al-Idāra wa-al-Iqtisād, Jāmi‘at Diyālā.
- 13- • Daḥdūh, Ḥusayn Aḥmad wa-Murād, Darwīsh Fayṣal, (2014), *Madā Musāhamat al-Tadqīq al-Dākhilī fī al-Ḥadd min al-Mukhāṭir al-Tashghīliyya fī al-Maṣārīf al-Islāmiyya fī Sūriyā*, Majallat Jāmi‘at Tishrīn lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-‘Ilmiyya – Silsilat al-‘Ulūm al-Iqtisādiyya wa-al-Qānūniyya, Mujallad 36, al-‘Adad 5.
- 14- • Shaḥāta, Shaḥāta al-Sayyid, 2020, *Ṭarīq Muqtaḥ li-Isnād Wazīfat al-Murāja’a al-Dākhiliyya bi-Dawrayhā al-Istishārī wa-al-Tawkidī fī Majāl Idārat al-Mukhāṭir fī al-Wiḥdāt al-Ṣaghīra wa-al-Mutawassiṭa al-Ḥajm*, Warāqat ‘Amal Muqaddama lil-Mu’tamar al-‘Ilmī al-Rābi’, Kullīyyat al-Tijāra – Jāmi‘at Ṭanṭā.
- 15- • al-‘Anazī, Sa’d ‘Alī wa-al-Dulaimī, ‘Arāk ‘Ubūd, 2015, *Ta’thīr Idārat al-Mukhāṭir wa-Fawā’iduhā fī al-Munazzamāt (Madkhal Naṣarī Taḥlīlī)*, Majallat Jāmi‘at al-Anbār lil-‘Ulūm al-Iqtisādiyya wa-al-Idāriyya, al-Mujallad 7, al-‘Adad 13.
- 16- • ‘Abd Allāh, ‘Alī Khālīd wa-al-Shammārī, Māyah Shabīb, 2020, *Taḥlīl Muwashshirāt al-Istidmāma al-Māliyya fī al-‘Irāq lil-Mudda 2003–2017*, Baḥth Manshūr, Majallat al-Kūt lil-Iqtisād wa-al-‘Ulūm al-Idāriyya, al-‘Adad 35.
- 17- • ‘Azīz, Karrār ‘Abd al-Ilāh, (2012), *Dawr al-Tadqīq al-Dākhilī li-Idārat al-Mukhāṭir fī Ḍill al-Taḥaddiyāt al-Mu‘āṣira: Dirāsa Taṭbīqiyya fī Maṣraf al-Sharq al-Awsat al-‘Irāqī lil-Istithmār*, Kullīyyat al-Idāra wa-al-Iqtisād, Jāmi‘at al-Kūfa, Baḥth Ghayr Manshūr.
- 18- • al-Zubaydī, Zaynab Khalīl wa-Ākharūn, Ta‘zīz ‘Amal al-Tadqīq al-Dākhilī bi-Istikhdam Tiknūlūjiyā al-Ma‘alūmāt, Kullīyyat al-Idāra wa-al-Iqtisād, Jāmi‘at Maysān, Majallat Kullīyyat al-Kūt al-Jāmi‘a, al-Mujallad 5, al-‘Adad 1.
- Māgjistīr, Kullīyyat al-Idāra wa-al-Iqtisād, Jāmi‘at Karbalā’.
- 4- al-Shallāl, Muḥannad ‘Azīz Muḥammad, 2014, *Qiyās wa-Taḥlīl al-Istidmāma al-Māliyya bi-I‘timād al-Qīma al-Ḥāliyyā li-Quyūd al-Mawāzana: Duwal Mukhtāra lil-Mudda 1990–2010*, Uṭrūḥat Duktūrāh Ghayr Manshūra, Kullīyyat al-Idāra wa-al-Iqtisād, Jāmi‘at Baghdād.
- 5- Abū Sha‘bān, Aḥmad Iyād Ṣubḥī, 2016, *Madā Qiyām al-Mudqq al-Dākhilī bi-Taḥyīm al-Mukhāṭir al-Tashghīliyya fī al-Jāmi‘āt wa-al-Kullīyyāt al-Mutawassiṭa al-Filasṭīniyya fī Qīṭā’ Ghazza*, Risālat Māgjistīr, Kullīyyat al-Tijāra, al-Jāmi‘a al-Islāmiyya, Ghazza.
- 6- Ḥamāziyya, Fāris, (2016), *Dawr al-Tadqīq al-Dākhilī fī al-Musā‘ada ‘alā Idārat al-Mukhāṭir fī al-Mu‘assasāt: Dirāsa Ḥāla Bank al-Filāḥa wa-al-Tanmiya al-Rīfiyya*, Kullīyyat al-‘Ulūm al-Iqtisādiyya wa-al-‘Ulūm al-Tijāriyya wa-‘Ulūm al-Tasīr, Jāmi‘at Umm al-Bawāqī, al-Jazā’ir.
- 7- Muḥammad, Tahānī ‘Abd al-Qādir, 2017, *al-Ittijāhāt al-Ḥadītha li-al-Murāja’a al-Dākhiliyya wa-Dawruhā fī Taqwīm al-Adā’ al-Mālī: Dirāsa Ḥāla Bank al-Khurṭūm*, Risālat Māgjistīr, Kullīyyat al-Dirāsāt al-‘Ulyā, Jāmi‘at al-Nīl.
- 8- Nasmān, Ibrāhīm Ishāq, 2009, *Dawr Idārāt al-Murāja’a al-Dākhiliyya fī Taf‘īl Mabādi’ al-Ḥawkama: Dirāsa Taṭbīqiyya ‘alā Qīṭā’ al-Maṣārīf al-‘Āmila fī Filasṭīn*, Risālat Māgjistīr, Kullīyyat al-Tijāra, al-Jāmi‘a al-Islāmiyya – Ghazza.
- 9- al-Batūsh, Khuldūn ‘Awdat Allāh ‘Abd Allāh, 2015, *Dawr Lijān al-Tadqīq fī Taḥsīn Kifā’at al-Tadqīq al-Dākhilī wa-Idārat al-Mukhāṭir fī Sharikāt al-Kahrabā’ al-Urduniyya*, Risālat Māgjistīr, Kullīyyat al-A‘māl, Jāmi‘at al-Sharq al-Awsat.
- 10- al-Saqqā, Ziyād Hāshim wa-al-Sindī, ‘Alī Māl Allāh, 2021, *Taḥlīl al-Iblāgh al-Mālī al-Ḥukūmī ‘an al-Istidmāma al-Māliyya wa-Fq IPSAS-RPGs: Namūdḥaj Muqtaḥ*, Majallat Tikrīt lil-‘Ulūm al-Idāriyya wa-al-Iqtisādiyya, al-Mujallad 71, al-‘Adad 35, Juz’ 7.
- 11- al-Shammām, Māhir ‘Alī, (2012), *Istikhdam Muḥāsabat al-Ḥimāya (al-Taḥawwut) fī Idārat al-Mukhāṭira al-Māliyya fī Munsha’āt al-A‘māl*, Kullīyyat

- Management Framework, (April, 2010), pp.16.
- 23- Gibassier, Delphin ; Rodrigue, Michelle ; Arjalies, Diane Laure ;(2019) "from share value to shared value, exploring the role of accountants in developing integrated reporting in practice", the institute of management accountants (IMS) and the association of chartered certified accountants (ACCA).
- 24- Rahmawati, D. K.;(2018) "Deconstructed CSR and Social Audit Model" Postmodernist Paradigm Observations in Luwu Mining Areas, Indonesia. Journal Of Finance And Banking Review J. Fin. Bank. Review 3(2) 15–27.
- 25- Pujara, Mandeep; (2019) "Roles of Social Audit".
- 19- • Muḥammad, Āmāl Ibrāhīm, 2019, *al-‘Awāmil al-Mu’aththira ‘alā Fā’iliyya Wazīfat al-Murāja‘a al-Dākhiliyya fī al-Wiḥdāt al-Ḥukūmiyya al-Miṣriyya*, Baḥṭh Manshūr, al-Majalla al-‘Ilmiyya lil-Iqtisād wa-al-Tijāra, Kulliyyat al-Tijāra, Jāmi‘at al-Azhar.
- 20- Khoury, H.,(2011), "Internal audit in the public sector – The quiet revolution , A Middle East Point of View, (February) pp. 40 -45.
- 21- COSO,(2004) ,Enterprise Risk Management - Integrated Framework. New York: Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission COSO.
- 22- Department National Treasury, Republic of South Africa, Public Sector Risk